



سياسة إدارة المخاطر



مقدمة :

من خلال التغيرات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في بروز بيئة مفعمة بالخطر، توجب على مؤسسات القطاع الثالث العمل على ضرورة تجنب المخاطر التي قد تواجهها أو الحد منها أو السيطرة عليها، ومن هنا نشأت حاجة الوقف إلى اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواء في الجانب الإداري أو المالي أو النشاط.

أولاً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر

- توضح السياسة تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.
- تفسر السياسة طريقة الوقف الخاصة في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة.
- تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزءاً من مهام الرقابة الداخلية للوقف وترتيبات حوكمتها.
- تصف السياسة دور إجراء إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وتشرح الإجراء الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للوقف.

ثانياً: تعريف الخطر وإدارة المخاطر:

يعرف الخطر بأنه أي شيء يمكن أن يعوق من مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، أو هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه. يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنه الإجراء أو الهيكل أو الثقافة المستخدمة لتحديد وتقييم والسيطرة على جوانب المخاطر التي قد تؤثر في مقدرة الوقف على تحقيق أهدافها. تعتبر إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لاستمرار ونمو الوقف بما يتوافق مع أهدافه الاستراتيجية، وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه بصورة سليمة فإنه يمكن للوقف مواصلة أنشطته بأعلى المعايير حيث أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة.

ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية:

تعد إدارة المخاطر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الوقف على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية، كما تعتبر إدارة المخاطر جزءاً هاماً وضرورياً بالنسبة لعمل الوقف وليس فقط مجرد مسألة

التزام، تتطلب دوراً نشطاً أكثر منه مجرد ردة فعل.

تراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية مثل:

- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.
- خطط الوقف وميزانياته.
- سجلات المخاطر العالية.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر ومهامها:

تشكل اللجنة من (رئيس مجلس إدارة النظار – نائب الرئيس – نظار الوقف – مشرفي الوقف – أعضاء مجلس الإدارة – المدير التنفيذي – المدير المالي)، وتتولى اللجنة المهام التالية:

- إعداد خطة إدارة المخاطر بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها واعتمادها من مجلس إدارة نظارة الوقف.

- تنفيذ الخطة الخاصة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.

- مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الوقف لأهدافه الاستراتيجية. وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالوقف.

- رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر لمجلس الإدارة والقيام سنوياً بمراجعة طريقة الوقف في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر.

- الاستعانة بخدمات الاستشاريين الخارجيين في الجوانب التخصصية لعمليات الوقف، واستخدام الاختصاصيين من الأطراف الخارجية من أجل تقديم الاستشارات النوعية وعمل التقارير لزيادة موثوقية نظام الرقابة الداخلية.

- تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول مراجعتها لفعالية إدارة المخاطر بالوقف وترتيبات الرقابة والحكومة بصورة سنوية وإجازتها من مجلس الإدارة.

خامساً: دور مجلس الإدارة:

- اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالوقف.
- ضبط الإيقاع والتأثير على ثقافة إدارة المخاطر في الوقف.
- تحديد الطريقة المثلى للتعاطي مع المخاطر أو مستوى التعرض في الوقف.

- الموافقة على القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الوقف في مجال إدارة المخاطر.
- اعتماد تقرير لجنة المراجعة لفعالية إدارة المخاطر بالوقف وذلك بناء على المعلومات المقدمة بواسطة لجنة المراجعة.

مجموعة المخاطر التي تواجه وقف مفاتيح الخير:

الخطر في الوقف يكمن في تحديد مجموعة المشاريع لدعم المستفيدين مع عدم إمكانية تنفيذها لعدم توفير المقدرة المالية لهذه المشاريع وبالتالي لا يمكن بناء خطة تمكن لتحقيق مؤشرات أهداف الوقف. وتتلخص مجموعة المخاطر في النقاط أدناه:

- عدم وجود مصدر دخل ثابت لبناء المشاريع، والقيام بالأنشطة، وإعداد ميزانية وارتباطات لها.
- عدم استقرار الموظفين.
- الحاجة الماسة للمستفيدين وعدم توافق الحاجة مع الدخل السنوي للوقف.
- مشكلة توريث الفقر داخل الاسر.
- المستوى الفكري للمستفيدين.
- عدم وجود المتخصص في كل إدارة، وعدم وجود عدد كافٍ من الموظفين في كل قسم.
- الاستغناء عن بعض الموظفين لقلّة الموارد.

آلية عمل إدارة المخاطر بالوقف:

- رصد مجموعة المخاطر التي يواجهها الوقف.
- تصنيف مجموعة المخاطر التي يواجهها الوقف.
- التعامل المستمر مع هذه المخاطر ومحاولة الحد منها.
- عقد اجتماعات دورية بين المدير التنفيذي والمساعدين لبحث الحالات ومحاولة حلها والحد منها.
- رفع تقارير دورية لمجلس الادارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر.

اعتماد مجلس الإدارة:

تم اعتماد السياسة الداخلية لوقف مفاتيح الخير في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٦١) وتاريخ (٢٣/٠٣/١٤٤٧هـ - ١٥/٠٩/٢٠٢٥م)